

أزمة فيروس كورونا و آثارها على الاقتصاد الجزائري

-Corona virus and its effects on the Algerian economy-

البريد الإلكتروني: mkassehi@yahoo.fr

د/موسى كاسحي أستاذ محاضر "أ"

البريد الإلكتروني: roukaidel25@gmail.com

ط/ دربال رقية طالبة دكتوراه

تاريخ النشر: 2021/06/05

تاريخ القبول: 2021/05/ 15

تاريخ الاستلام: 2021/04/ 27

ملخص:

تعتبر أزمة فيروس كورونا كوفيد 19 من أبرز الأحداث التي حدثت في القرن الواحد والعشرين نظراً لشدة خطورتها على الحياة البشرية و آثارها السلبية على المعاملات الاقتصادية و المالية عبر العالم، و سوف نبين في هذا البحث مدى تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري الذي شهد انهيار مفاجئ في أسعار النفط مع بداية تفشي الوباء مسبباً انكماشاً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي و حالة من الركود الاقتصادي، و في هذا السياق حاولت الحكومة الجزائرية اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية لاحتواء المرض من جهة و التخفيف من حدة صدماته الاقتصادية من جهة أخرى، و بهذا تكون الجزائر قد شهدت أزميتين حادتين لم تعهدها فيما سبق وهما: أزمة صحية و أزمة نفطية.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا، أزمة نفطية، أزمة صحية، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL : XN1، XN2.

Summary:

The Coronavirus Covid 19 crisis is one of the most prominent recent events that occurred in the twenty-first century due to the severity of its danger on human life and its negative effects on economic and financial transactions across the world. Oil prices with the onset of the epidemic, causing a significant contraction in GDP and a state of economic stagnation, and in this context the Algerian government tried to take a set of preventive measures to contain the disease on the one hand and mitigate its economic shocks on the other hand. It witnessed two severe crises that were not experienced before: a health crisis and an oil crisis.

Key words: Coronavirus, oil crisis, health crisis, the Algerian economy.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

* المؤلف المرسل: دربال رقية البريد الإلكتروني: roukaidel25@gmail.com

1. مقدمة:

شهد العالم مع مطلع سنة 2020م أزمة صحية خطيرة أصطلح عليها بأزمة "فيروس كورونا كوفيد19" التي شغلت دول العالم و جندت كل المستويات العلمية من أطباء و اعلاميين؛ اقتصاديين و سياسيين ... و غيرهم، و الملاحظ عن هذا الاسم أنه يضم مصطلحين حيث يستخدم تارة فيروس كورونا و تارة كوفيد19، فأما الأول فنعني به الفيروس الذي يتسبب بمرض كورونا و هو من عائلة الفيروسات التاجية و أخذ تسميته من شكله البنيوي، و أما الثاني فهو: الاسم الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية في 11 فبراير سنة 2020م على هذا المرض الذي يسببه فيروس كورونا التاجي (منظمة الصحة العالمية، 2020) و يضم ثلاثة مقاطع؛ المقطع الأول "CO" و هي الأحرف الأولى من كلمة كورونا "corona"؛ أما المقطع الثاني "vi" و هي اختصار لكلمة فيروس "virus"؛ و المقطع الثالث مكون من حرف واحد و هو "D" و هو اختصار لكلمة "Disease" أي مرض، و بجمع الألفاظ مع بعضها نكون قد توصلنا إلى مصطلح "مرض فيروس كورونا"، أما رقم "19" فهو اختصار للعام الذي ظهر فيه و انتشر بقوة في نهاية سنة 2019م. حيث كان لانتشار هذا المرض آثار سلبية على الحياة البشرية و النشاطات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، فالإجراءات الوقائية و القيود الاحترازية المطبق على الأفراد و السلع كان لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي مثل: توقيف النقل الجوي، تعليق التجارة الدولية، حظر التجول، تسريح العمال ... وغيرها، و تشير التوقعات و الأبحاث الاقتصادية بأنه في حالة بقاء الوباء فترة طويلة سوف يؤدي هذا إلى حدوث ركود اقتصادي قد يؤدي إلى أزمة اقتصادية خطيرة تفوق الأزمة المالية سنة 2008م، و أن أكبر المتضرر بهذا هي الدولة النامية بسبب ضعف الجهاز الصحي لديها من جهة و الأوضاع الاقتصادية المتدهورة من جهة أخرى؛ و الجزائر على غرار دول العالم أصبتها هذه الجائحة و كان لها تأثير كبير على الصحة و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد مما دفع الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية و السياسات الاقتصادية لتخفيف من آثارها الحادة.

سؤال الاشكالية: مما سبق يمكن أن نصيغ سؤال اشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالية:

✓ ما هي الآثار الاقتصادية التي خلفتها أزمة فيروس كورونا كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث: تتجلى فرضية هذا البحث في ما يلي:

– خلف فيروس كورونا أضرار كبيرة على الاقتصاد الجزائري من خلال تأثيره على الدخل القومي و الفردي ، الاستهلاك العام و الخاص ، الاستثمار العام و الخاص، أسعار النفط، الإنتاج و مستوى التشغيل... وغيرها.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الآثار الاقتصادية التي خلفتها الأزمة الصحية كورونا كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري، و ذلك من خلال تبين مدى تأثيرها على القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و المالية و المؤشرات الاقتصادية الكلية.

منهج البحث: للإجابة على سؤال الاشكالية و التحقق من صحة الفرضية، اعتمد هذا البحث على المناهج التالية:

-**المنهج الاستقرائي:** من خلال جمع المعلومات و استخلاص النتائج.

-**المنهج الإحصائي:** من خلال اعطاء بعض الأرقام و الإحصائيات الخاصة بموضوع البحث.

-**المنهج التحليلي:** من خلال تحليل الجداول و الأشكال و الأرقام الخاصة بموضوع البحث.

2. لمحة عن وضع الاقتصاد الجزائري قبل أزمة فيروس كورونا كوفيد19

تميزت السنوات الماضية السابقة لأزمة فيروس كورونا كوفيد19 بتحديات اجتماعية، وسياسية، و اقتصادية في الجزائر، الذي عان اقتصادها من تباطؤ لعامه الخامس على التوالي (2015 إلى 2019) وسط الاضطرابات الاجتماعية المطولة و التحولات السياسية الصعبة التي انعكست بالسلب على الاقتصاد الجزائري، حيث تم تقويضه بسبب قلة الاستثمارات الأجنبية و المحلية مع تآكل الاحتياطات الأجنبية التي سببت ضغوط كبيرة للمسؤولين خاصة بعد انخفاض اسعار النفط الذي يشكل النسبة الأكبر من إيرادات الدولة، و فيما أبرز المؤشرات الاقتصادية التي سجلها الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2018م-2019م.

1.2. الناتج المحلي الإجمالي (GDP): تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2019م مسجلا 0.8%

مقارنة بسنة 2018م التي سجلت 1.2% (أنظر للجدول رقم01) و هذا نتيجة الظروف السياسية الصعبة التي شهدتها البلاد و التي أخرت عملية ضبط الأوضاع المالية، بالإضافة إلى تراجع الصناعة الهيدروكربون التي تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة قلة الاستثمارات في التنقيب و استغلال النفط و الغاز و قد حاولت الحكومة معالجة هذا الأمر من خلال قانون الهيدروكربون و الحديد سنة 2019 الذي ينص على إعفاءات ضريبية و

جمركية للشركات الأجنبية بهدف تشجيعها على الاستثمار في الجزائر، أما عن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجع هو الأخرى من 0.81% سنة 2018م إلى -1.13% سنة 2019م.

2.2. تطور التجارة الخارجية: سجل الميزان التجاري الجزائري عجزاً بحوالي 6.11 مليار دولار خلال سنة 2019م مع انخفاض في الحجم الإجمالي للصادرات التي سجلت 35.82 مليار دولار بالانخفاض قدره 14.29% مقارنة بنتائج عام 2018م، أما بالنسبة للواردات فقد سجل الحجم الإجمالي لها 41.93 مليار دولار أمريكي بانخفاض قدره 9.49% في سنة 2019م مقارنة بنتائج نفس الفترة من سنة 2018م (Direction des Etudes et de la prospective,, 2020, p. 04)، إن العجز الدائم في الحساب الجاري أدى إلى تآكل الاحتياطات الدولية من العملة الصعبة التي انخفضت إلى 61.5 مليار دولار مع نهاية سنة 2019م وفق تقرير صندوق النقد الدولي، يوضح الجدول رقم(02) تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال سنة 2018م-2019م.

3.2. المالية العامة: شهدت المالية العامة لسنة 2019م تغيير طفيف مقارنة بالسنوات الماضية، و من أجل تحقيق التوازن المالي العام اعتمدت الحكومة على سعر 50 دولار(سعر برميل الخام) كسعر مرجعي لإعداد ميزانية الدولة لسنة 2019م، حيث شهدت النفقات العامة استقرار مقارنة بسنة 2018م ما عاد التوزيع حيث تم خفض نفقات التشغيل بنسبة 0.8% سنة 2019م مقارنة بسنة 2018م؛ في حين ضمت نفقات التجهيز تخفيض بنسبة 1% في سنة 2019م مقارنة بسنة 2018م، أما بالنسبة للإيرادات العامة شهدت الضرائب على البترول و الصناعة غير الهيدروكربونية ارتفاعاً مع زيادة الرسوم الجمركية خاصة بعد فرض 6رسوم وقائية كبيرة على الواردات (الرسمية، 2019، صفحة 16،17).

4.2. التطورات النقدية و المصرفية: سجلت سنة 2019م انخفاض في السيولة المصرفية وسط التمويل من عجز الموازنة، كما شهد الاحتياطي القانوني لدى البنوك التجاري ارتفاع بنسبة 12% مقارنة بسنة 2018م حيث تم رفعه آنذاك من 4% إلى 8%؛ و نتج عن هذا الإجراء انخفاض الودائع المصرفية المدرجة بشكل عام (M2) لدى البنوك التجارية مع زيادة الإقراض المصرفي للشركات المملوكة للدولة بنسبة 14.4% و الذي يمثل 50.1% من إجمالي الإقراض المصرفي، أما الإقراض للقطاع الخاص فيشكل نسبة 4.2% مع العلم أن الإقراض للقطاع الخاص يشكل 48% من إجمالي الإقراض المصرفي و هذا يشير إلى المنافسة القوية بين الاستثمار العام و الخاص؛ أما سعر الفائدة على الودائع فقد سجل نسبة 1.75% و هو رقم ثابت اعتمده البنك المركزي لعدت سنوات، في حين سجل الاحتياطي من العملة الأجنبية انخفاض كبيرة و يوضح الشكل رقم(01) احتياطي الصرف الجزائري خلال عشر سنوات (Bank, 2020, p. 4).

5.2. نسبة التضخم: سجل معدل التضخم في الجزائر تراجعاً كبيراً سنة 2019م مقارنة بسنة 2018م من 4.69 % إلى 2.44 %، و يمثل التضخم السنوي قياس نسبة التغير في أسعار السلع الاستهلاكية في شهر معين و مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي (المثال في الجدول رقم 03) و يمكن كتابته رياضياً: التغير في التضخم = قيمة مؤشر CPI النهائي / قيمة CPI الأولية، حيث يمثل CPI مؤشر سعر المستهلك، و حسب الديوان الوطني للإحصاءات فقد سجل مؤشر أسعار المستهلك بالمتوسط السنوي انخفاض في بعض الأصناف سنة 2019م مقارنة بسنة 2018م (بنك، 2019، صفحة 29)، و يبين الجدول رقم (03) تغيرات مؤشر أسعار المستهلك لبعض الأصناف خلال شهر سبتمبر 2018م - 2019م.

6.2. نسبة البطالة: قدرت نسبة البطالة في الجزائر سنة 2019م ب 11.7% بانخفاض طفيف قدره 0.3% مقارنة بسنة 2018م التي سجلت نسبة 11.88%، و يشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء (أنظر للجدول رقم 04) أن عدد العاطلين عن العمل سنة 2019م قد بلغ 1449 مليون عاطل عن العمل مقارنة بسنة 2018م التي سجلت 1462 مليون عاطل عن العمل، و تظهر التقارير أن 663 ألف عاطل عن العمل ليس لديهم شهادات جامعية أي بنسبة 45.8% من مجموع العاطلين عن العمل، في حين يشكل خريجي التعليم العالي نسبة 27.8%؛ أما خريجي التدريب المهني يشكل 26.5% (BERAH, mai 2019, p. 08).

3. آثار فيروس كورونا كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري

عان الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2019م من تباطؤ في وتيرة النشاطات الاقتصادية بسبب الأوضاع السياسية التي شهدتها البلاد، و حسب تقديرات الخبراء الاقتصاديين فإنه سيعاني أكثر خلال سنة 2020م بسبب انتشار فيروس كورونا كوفيد19 و ما نتج عنه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق، حيث ستشهد الجزائر أزميتين حادتين لم تعدها فيما سبق: الأولى الأزمة الصحية المتمثل في أزمة فيروس كورونا مع ضعف المنظومة الصحية التي ستكلف الدولة مبالغ طائلة؛ و الثانية أزمة اقتصادية سببها تراجع أسعار النفط الذي يشكل النسبة الأكبر من إيرادات الدولة بنسبة 93%، و في ما يلي أبرز الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري.

1.3. قطاع المحروقات: أضاف تفشي وباء كورونا كوفيد19 آثار سلبية على سوق النفط العالمية التي شهدت انكماش كبير في الطلب العالمي مع تباطؤ العرض العالمي، و تواجه الجزائر صدمة كبيرة على اثر هذه التقلبات في السوق النفطي حيث ستشهد تقليص في الإيرادات المالية و عجز كبير في الميزانية في ظل عدم استقرار أسعار النفط، كما التزمت الجزائر باتفاقية الأوبك التي تقضي بخفض انتاج النفط بمقدار 200 كيلو بايت في اليوم (أنظر للجدول

رقم 05) حتى نهاية سنة 2020م (تقرير منظمة الأوبك)، حيث سيؤدي انخفاض النفط عند 30 دولار أمريكي للبرميل في عام 2020م إلى انخفاض إجمالي الإيرادات المالية للجزائر بنسبة 21.2% و سيتراوح العجز المالي ما بين -6% إلى -8.3% من الناتج المحلي الإجمالي (Nations, 2020, p. 08). أما الطلب على الغاز الجزائري فقد شهد تراجع كبير في السنوات الأخيرة خاصة في سنة 2020م حيث انخفض سعره إلى حوالي 2 دولار أمريكي مع العلم أن الجزائر تقوم بتوريد عدت دول أوروبية و أفريقية بالغاز الطبيعية، و يرجع السبب في ذلك إلى الظروف المناخية و الصحية، بالإضافة إلى تراجع الانتاج بسبب قلة الاستثمارات و عدم كفاية البنية التحتية و المشاكل الفنية.

2.3. التجارة الخارجية: حسب تقرير مديرية الدراسات و الاستشراف التابعة لوزارة المالية فإن صادرات و واردات الجزائر قد تراجع خلال الثلاثي الثالث من سنة 2020م مقارنة بثلاثي الثالث من سنة 2019م، حيث سجلت الصادرات نسبة 32.57% أي بمبلغ قدره 18.04 مليار دولار أمريكي؛ أما الواردات فقد سجلت نسبة 21.01% أي بمبلغ قدره 25.49 مليار دولار أمريكي (Direction des Etudes et de la prospective, 2020, p. 07)، و تمثل أوروبا الشريك الرئيسي للجزائر بنسبة 67.6% من إجمالي التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2020م؛ منها 36.5% بالنسبة للصادرات و 31.1% بالنسبة للواردات، و تعتبر إيطاليا أكبر سوق تصدير بنسبة 15.05% بينما الصين هي المورد الرئيسي للجزائر بنسبة 16.20% (أنظر الشكل رقم 02 و 03).

أما عن التأثيرات الاقتصادية الخطيرة التي تسبب بها فيروس كورونا كوفيد 19 على الواردات و الصادرات في الجزائر فتكمن في ضعف جانبي العرض و الطلب، فمن جانب الاستيراد تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات الصينية و بالتالي أي خلل يصيب الاقتصاد الصيني فإنه سيأثر سلب على الاقتصاد الجزائري بسبب العدوى في سلسلة التوريد و هذا ما حدث بالفعل مؤخرا حيث توقفت الإمدادات الصينية من سلع و معدات و أجهزة مما أعاق عملية الانتاج و التوزيع في الجزائر مع انخفاض المخزون من السلع، أما عن جانب الصادرات تعتبر إيطاليا و فرنسا من أكبر الزبائن للجزائر و تحوزان على النسبة الأكبر من إجمالي صادرات و بتالي أي نقص في الطلب على صادراتها من قبل هذه الدول سوف يؤثر سلب على مداخيلها من العملة الصعبة، و المعروف لدى الجميع أن إيطاليا و فرنسا و الصين شهدوا موجة صحية عنيفة بسبب انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 الذي عرقل جل نشاطاتهم الاقتصادية.

3.3. نسبة الاستهلاك و الاستثمار (الخاص و العام): نتيجة لتدابير الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل احتواء الفيروس شهد كل من الاستهلاك و الاستثمار الخاص انخفاض حاد حيث انخفض الطلب على الخدمات و السلع الاستهلاكية غير الأساسية مع بداية انتشار المرض، كما انخفض الاستثمار الخاصة بسبب نقص السيولة من جهة و تقييد تحركات الأشخاص من جهة أخرى مما قلل من فرص الاستثمار، أما عن الاستهلاك العام و الاستثمار العام فقد

اتخذت الدولة مجموعة من التدابير بناء على الوضع الاقتصادي للبلاد حيث أعلنت عن خفض الإنفاق الجاري بنسبة 30% ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي، مع الحفاظ على ثبات الأجور و حماية الانفاق على الصحة و التعليم، كما أعلنت عن وقف ابرام عقود الدراسات و الخدمات مع المكاتب الأجنبية لتقليل من النفقات و التي تكلف الخزينة 7مليار دولار سنويا، كما أجلت اطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل في بعض المناطق من الوطن؛ بالإضافة إلى خفض تكاليف شركة سوناطراك في باب أعباء الاستغلال و الاستثمار من 14 مليار دولار إلى 7 مليار دولار (تقرير آفاق الاقتصاد العربي، اغسطس 2020، صفحة 19،20).

4.3. التطورات المالية و النقدية: منذ تفشي الوباء سعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير و الإجراءات السريعة بغرض التخفيف من الآثار الناجمة عن جائحة كورونا كوفيد19 على القطاعات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية، حيث تم التنسيق بين السياسة المالية و النقدية بهدف التخفيف من حجم العجز المتوقع في الميزانية العامة جراء تراجع اسعار النفط، و شهدت سنة 2020م انخفاض كبير في السيولة المصرفية بسبب الوباء و تراجع الصناعة الهيدروكربون التي أدت بدورها إلى انخفاض الدوائع التجارية لدى البنوك، كما نتج عن نقص السيولة حدوث أزمة لدى المراكز البريدية التي اضطرت إلى تسقيف عمليات السحب بسبب كثرة السحوبات من المودعين، أما عن سعر الصرف فقد تراجع بشكل كبير بنسبة 24% حسب تقديرات البنك الجزائري، و من أجل مواجهة آثار الوباء على الاقتصاد اتخذ بنك الجزائر العديد من الاجراءات الوقائية و من جملة الاجراءات المعلنة عنها ما يلي (يمن، 2020، صفحة 03،02):

- في 10 مارس 2020م قررت لجنة عمليات السياسة النقدية في بنك الجزائر تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي من 10% إلى 8% و تخفيض السعر الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 0.25% ليستقر عند 3.25% و يهدف هذا القرار إلى تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي.
- في 24 مارس 2020م أصدر بنك الجزائري مذكرة اعلامية للبنوك و المؤسسات المالية من أجل اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة و ذلك من خلال احترام شروط النظافة و التباعد الاجتماعي، تشجيع العملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية لاسيما الشيكات و التحويلات المصرفية و البطاقات المصرفية.
- في 6 أبريل اتخذ البنك الجزائري اجراءات استثنائية لتخفيف من بعض الأحكام المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية و يمتد مفعولها إلى غاية 30 سبتمبر 2020م و تشمل هذه الاجراءات: تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60%، منح البنوك و المؤسسات المالية امكانية دفع اقساط القروض المستحقة أو إعادة

جدولة ديون عملائها التي تأثرت بالظروف الراهنة، منح قروض جديدة للعملاء الذين استفادوا من اجراءات التأجيل أو اعادة الجدولة.

5.3. مستوى التضخم و الأسعار: بلغ معدل التضخم السنوي في الجزائر 3.5 % مع نهاية شهر ديسمبر سنة 2020م حيث شهد ارتفاع مقارنة بشهر نوفمبر من نفس السنة (أنظر للجدول رقم 07)، كما شهدت أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية ارتفاع كبيرة مع ندرة في مادة الدقيق، و أشار البيان المقدم من وزارة التجارة حول الكشف الشهري لأسعار المواد الأساسية للاستهلاك إلى الارتفاع الطفيف في متوسط أسعار بعض المواد الغذائية و ارتفاعات محسوسة في البعض الآخر و هذا مقارنة بنفس الفترة لسنة 2019م، و تسببت الزيادة الكبيرة في بعض المواد الأساسية مثل: الدقيق الممتاز+2%، الدقيق العادي+1%، الفرينة المعبأة+7%، الزيوت الغذائية+2% (وزارة التجارة، 2020، صفحة 01)، إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين الذين يعانون من الضرر نتيجة تفشي وباء كورونا كوفيد19، و كإجراءات سريعة من الدولة حاولت معالجة هذه الوضع من خلال الإعانات و تسقيف الأسعار لبعض المواد الاستهلاكية الأساسية مثل: الدقيق و الزيت.

نلاحظ من الجدول رقم (07) أن مؤشر أسعار المستهلك CPI شهد تذبذب خلال سنة 2020م حيث سجل ارتفاع طفيف مع بداية شهر أفريل مسجلاً 225 نقطة أي مع بداية تفشي الوباء في الجزائر، لينخفض بعدها في الثلاثي الثالث و يسجل 221 نقطة إلى 224 نقطة خلال شهر سبتمبر، و يسجل أقصى نقطة له خلال شهر أكتوبر بـ 228 نقطة، و لعل التذبذب المسجل في مؤشر أسعار المستهلك CPI جعل معدل التضخم الغذائي ومعدل التضخم الشهري يسجل معدلات ايجابية و سلبية خلال أشهر سنة 2020م من -1.8% (شهر أوت) إلى 2.3% (شهر جوان)، في حين بلغ معدل التضخم السنوي خلال سنة 2020م نسبة 3.5% حسب آخر التقديرات المعلنة عنها خلال شهر ديسمبر سنة 2020م.

6.3. معدل البطالة و الفقر: عمقت الأزمة الصحية كوفيد19 من حدة البطالة و الفقر في الجزائر، حيث سجلت الجزائر ارتفاع كبير في معدلات البطالة وصل إلى 14.1% مقارنة بسنة 2019م التي سجلت 11.4% أي بتغير قدره 23.90% (اطلس بيانات العالم، 2020) (أنظر لشكل رقم 05)، فالإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من اجل الوقائية من الوباء عمقت من حدة البطالة لاعتماد الكثير على الأعمال الحرة مثل: الحرفيين؛ التجار؛ عمال النقل الخاص؛ عمال المقاهي؛ عمال قاعات الحفلات و الفنادق؛ عمال قطاع السياحة و الخدمات... وغيرهم؛ حيث "أظهر مسح أجرته وزارة العمل على عينة من 3600 شركة يعمل بها 440171 عاملاً أن حوالي 500 ألف عامل فقدوا وظائفهم بشكل مؤقت أو دائم جراء الأزمة الصحية (Rabhi، 2020)" فنعكس هذا سلبي على القوة الشرائية للأفراد الذين دق الفقر عتبت أبوابهم حيث انخفضت دخلوهم و نقصت أرباحهم مما جعل الكثير منهم يعيش حياة

صعبة الخوف من المرض من جهة و الوضع المالي المتدهور من جهة أخرى، و المعروف أن العلاقة بين البطالة و الفقر علاقة وطيدة فالبطالة هي العنصر الأساسي للفقر و برغم من انخفاض معدل الفقر بشكل كبير في الجزائر منذ التسعينيات بفضل الإعانات و إجراءات الإدماج الاجتماعي إلا أن الجزائر مازال تسجل مؤشر مرتفع من الفقر و آخر التقديرات المسجلة كانت سنة 2011م و التي أظهرت معدل فقر بل 5.5 % و الفقر المدقع 0.5% (اطلس بيانات العالم، 2020) (أقل من 1.90 دولار في اليوم).

4. أبرز الاجراءات الحكومية المطبقة لتخفيف من آثار الأزمة:

مع زيادة عدد الحالات المؤكدة بمرض كورونا كوفيد19؛ سارعت الجهات المسؤولة في الدولة إلى اصدار مجموعة من المراسيم التنفيذية المتعلقة بالصحة والعمل، التعليم و النقل، الخدمات و الرحلات الجوية، التجارة الداخلية و الخارجية، و من أبرز القرارات التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار فيروس كورونا كوفيد19 ما يلي: تأجيل العطل بالنسبة للعاملين في قطاع الصحة؛ تسريح نصف العمال 50% خاصة الحوامل و اللواتي هن أطفال صغار مع الاحتفاظ بمستخدمي المصالح الحيوية؛ غلق كافة المدارس و الجامعات؛ غلق المساجد و الجمعيات الخيرية؛ تعليق النقل العمومي و كافة الرحلات الجوية داخل الوطن و خارجه؛ غلق جميع الأماكن التي يكثر فيها التجمعات مثل: المقاهي، المطاعم، قاعات الحفلات... وغيرها، أما عن الأعمال التجارية فقد وضعت توقيت لساعات العمل بالنسبة للمحلات التجارية مع الالتزام بالإجراءات الوقائية، و بهدف دعم التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي اتخذت الحكومة عدت اجراءات بما يشمل إقرار قانوناً مالياً تكميلياً للموازنة يهدف إلى تعزيز التدابير لمواجهة الجائحة و يشمل (صندوق النقد العربي، اغسطس 2020، صفحة 19،20):

- مخصصات بقيمة 70 مليار دينار جزائري للتخفيف من الآثار الصحية و الاقتصادية للأزمة كوفيد19.
- دعم الإنفاق على قطاع الصحة يشمل ذلك 3.7 مليار دولار للإمدادات الطبية، و 16.5 مليار دولار للمدفوعات الإضافية للعاملين في مجال الصحي، و 8.9 مليار دولار أمريكي لتطوير القطاع الصحي.
- تخصيص 20 مليار دولار لإعانة العاطلين عن العمل بسبب الجائحة، و 11.5 مليار دولار للتحويلات إلى الأسر الفقيرة.
- خفض الانفاق الحالي و الرأسمالي من أجل التكيف مع البيئة الجديدة المحفظة لأسعار النفط بنسبة 5.7%
- مقارنة بقانون الميزانية الأولى لعام 2020م.
- تأجيل الاعلان عن ضرائب الدخل و دفعها للأفراد و المؤسسات، باستثناء الشركات الكبيرة.

- تخفيف المواعيد النهائية التعاقدية للمشروعات الحكومية المنفذ من قبل القطاع الخاص، و تعليق العقوبات المفروضة على الشركات التي تعاني من التأخير في إنجاز العقود العامة.

4. الخاتمة:

من خلال ما سبق نستخلص أن للأزمة الصحية كورونا كوفيد19 آثار اقتصادية على المستوى الوطني، حيث أدت إلى تعطيل جل النشاطات الاقتصادية على عكس الحالة الاعتيادية مما تسبب في حالة من عدم اليقين للوضع الذي سيؤول إليه الاقتصاد الوطني في المدى البعيد إذا لم تشرع الدولة إلى وضع اجراءات سريعة و سياسات فعالة لسيطرة على الوضع، و لقد خلص البحث إلى مجموعة من النقاط يمكن إيجازها فيما يلي:

- تسببت الأزمة الصحية كورونا كوفيد19 في حدوث أزمة اقتصادية عالمية حاد لم يشهدها العالم منذ الأزمة المالية سنة 2008م، حيث أثرت على العديد من القطاعات الاقتصادية و جعلت النمو الاقتصادي العالمي في حالة تباطؤ.

- خلفت جائحة كورونا كوفيد19 خسائر كبيرة على مستوى سوق النفط العالمي، و سجل النفط الجزائري انخفاض كبير مع بداية تفشي الوباء جعلت الدولة المصدرة تقلص عمليات الانتاج إلى غاية نهاية سنة 2020م.

- أثر فيروس كورونا على التجارة الخارجية للجزائر من خلال سلاسل التوريد من الصين و الدول الأوروبية اللذان يشكلان النسبة الأكبر من الواردات، حيث تسبب في تباطؤ وتيرة النشاطات الاقتصادية و المالية و التجارية.

- سجل الاستثمار و الاستهلاك العام و الخاص انخفاض كتدابير و الإجراءات اتخذتها الدول لتخفيف من عجز الموازنة العامة خاصة بعد انخفاض أسعار النفط و تراجع الصناعة الهيدروكربونية.

- عملت الحكومة لتقليل من الآثار السلبية للوباء على التنسيق بين السياسة المالية و النقدية من خلال مجموعة من الاجراءات المتعلقة بالبنوك و المؤسسات الاقتصادية أبرز: خفض معدلات الفائدة، خفض معدل سعر الخصم، جدولة الديون، خفض معدل سعر الصرف، تطبيق نظام الحصص في السلع المستوردة خاصة الأساسية كالمعدات الطبية...و غيرها؛

- تسببت أزمة كورونا كوفيد19 في حدوث أزمة سيولة لدى البنوك و مراكز البريد؛ نتج عنها حدوث أزمة ثقة لدى الشعب الذين تمافتوا لسحب أموالهم.

- شهدت الأسعار مع بداية تفشي الوباء ارتفاع طفيف مع خلق ندرة في بعض المواد الأساسية كالديقيق الذي شهد مضاربة كبيرة بين التجار تسببت في حدوث ندرة للمادة مع ارتفاع سعرها.

- سجل معدل التضخم في الجزائر مع نهاية سنة 2020م ارتفاع بنسبة 3.5% مع العلم أنه سجل سنة 2019م نسبة 2%، و هذا نتيجة للتغيرات السريعة في مؤشر أسعار المستهلك الذي شهد تذبذب على مدى أشهر سنة 2020م.

- عمقت أزمة كورونا كوفيد19 من نسبة البطالة و الفقر في الجزائر، حيث تسببت في ارتفاع نسبة البطالة إلى 14.1%، الأمر الذي انعكس سلبا على المستوى المعيشي للأفراد و قدراتهم الشرائية التي انخفضت بشكل كبير و أوقعت الكثير منهم في دائرة الفقر.

- من أجل احتواء المرض و التخفيف من آثاره السلبية سعت الدولة إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات أبرزها: تأجيل العطل؛ غلق كافة المدارس و الجامعات؛ غلق المساجد و الجمعيات الخيرية؛ تعليق النقل العمومي و كافة الرحلات الجوية داخل الوطن و خارجه؛ غلق جميع الأماكن التي يكثر فيها التجمعات مثل: المقاهي، المطاعم، قاعات الحفلات...و غيرها؛ كما خصصت مبالغ مالية ضخمة من أجل انعاش قطاع الصحة و تزويده بالمعدات اللازمة لمواجهة الوباء.

التوصيات:

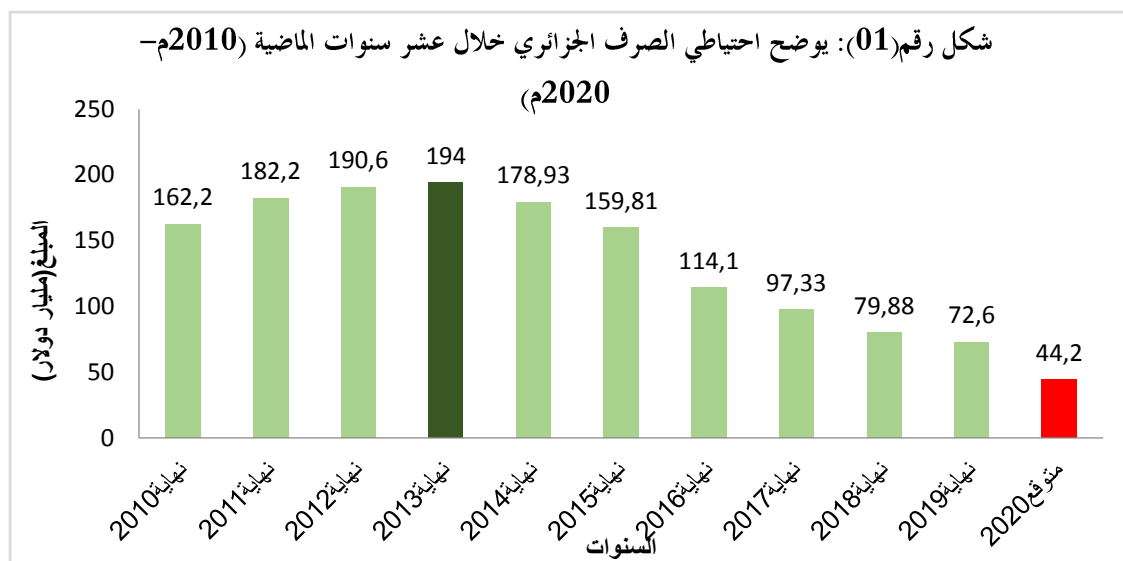
- رغم الناتج المتوسل إليها في هذا البحث عن الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا كوفيد19 إلا أنها تبقى تقديرات احتمالية لغياب الأرقام و البيانات الدقيقة المعلن عنها من قبل الحكومة و مؤسساتها، و لهذا لابد من دراسة قياسية بأخذ مجموعة من العينات لبعض المتغيرات في عدد من الولايات الوطنية و محاولة دراستها بشكل دقيق لتوضيح الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا كوفيد19، و هذا ما تطمح إليه هذه الدراسة مستقبلا.

5. الأشكال و الرسومات البيانية:

جدول رقم (01): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 2018-2019م.

2019م	2018م	
171.09	175.41	الناتج المحلي الإجمالي PIB (مليار دولار)
%0.80	%1.20	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
3973.96	4153.73	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)
%1.13-	%0.81-	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)
11349.7	11479.5	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد PPP (دولار أمريكي)

La source : [https://data.albankaldawli.org/indicator/,dete\(11/02/2021\),haure\(16:57\).](https://data.albankaldawli.org/indicator/,dete(11/02/2021),haure(16:57).)



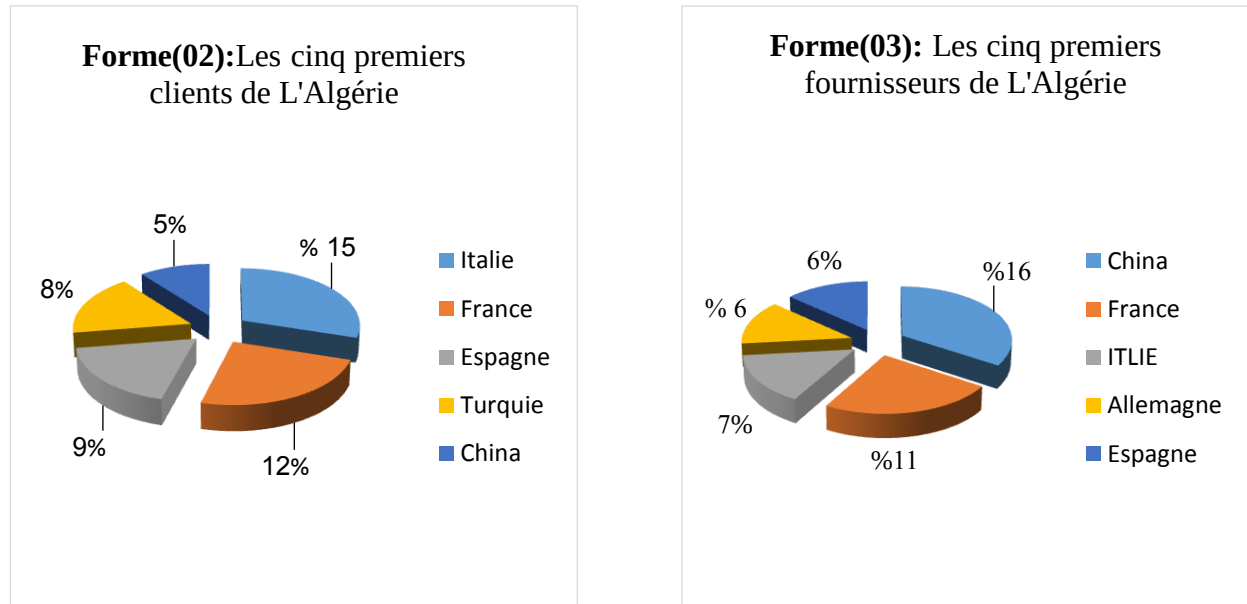
المصدر: تقارير البنك الجزائري حول التطورات النقدية و المالية من 2010م إلى غاية 2019م، <https://www.bank-of-algeria.dz>، التاريخ: (2020/11/03)، الساعة: (12:44).

Tableau N°2 : Evolution de la balance commerciale.

	Année 2018		Année 2019		Evolution%	
	DZD	USD	DZD	USD	DZD	USD
Importation	5 403 232,97	46 330,21	5 005 302,53	41 934,12	-7,36	-9,49
Exportation	4 873 960,29	41 797,32	4 275 400,28	35 823,54	-12,28	-14,29
Balance commercial	-529 272,67	-4 532,89	-729 902,25	-6 110,57	37,91	34,81
Taux de couverture	90,22		85,43			

La source : Direction des Etudes et de la prospective, Statistiques du commerce Extérieur de L'Algérie –période Premier trimestre de l'année 2019-, Ministère de finances Direction générale des Douanes ,P04.

الشكل رقم (02 و 03): يوضح الدول الخمس المصدر و المستوردة للجزائر

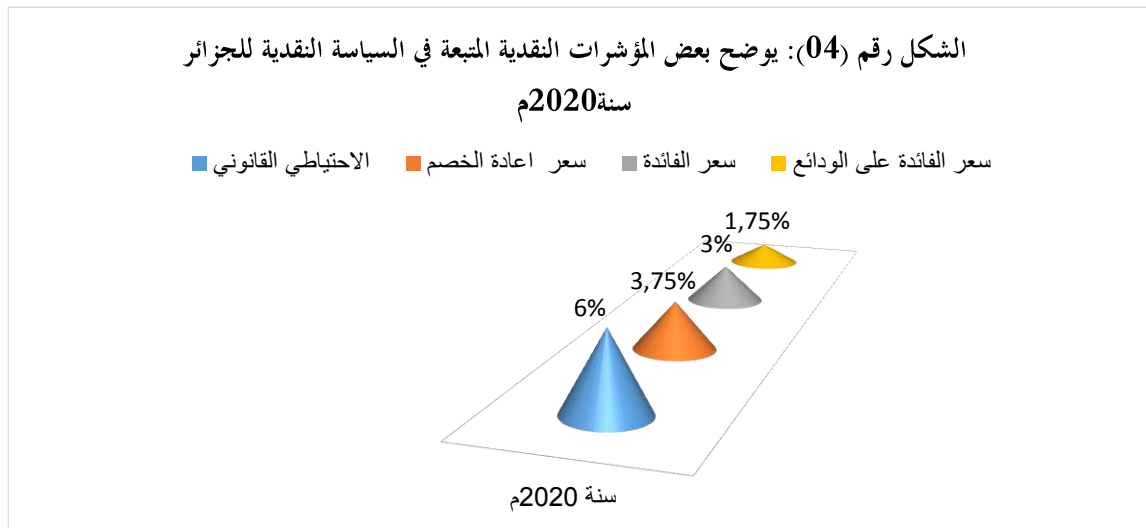


La source : Direction des Etudes et de la prospective, Statistiques du commerce Extérieur de L'Algérie –période Premier trimestre de l'année 2020-, Ministère de finances Direction générale des Douanes ,P33,34.

جدول رقم 03: تغيرات مؤشر أسعار السلع الاستهلاك خلال شهر سبتمبر من سنة 2018م-2019م

الأصناف/ المتغيرات		الشهر/السنة
		سبتمبر 2018م
		سبتمبر 2019م
المواد الغذائية و المشروبات الكحولية و غير الكحولية %		4,41
الملابس و الاحذية %		5,76
السكن و النفقات %		1,18
الأثاث %		5,00
الصحة %		4,50
النقل و الاتصال %		4,91
التربية و الثقافة و النشاطات %		3,79
أخرى %		7,57
التغيرات خارج المواد الغذائية (حساب بنك الجزائر %)		4,93
تغيرات مؤشر أسعار الاستهلاك بالمتوسط (التضخم المتوسط السنوي %)		4,69
		2,44

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 48، ديسمبر 2019م، ص 29.



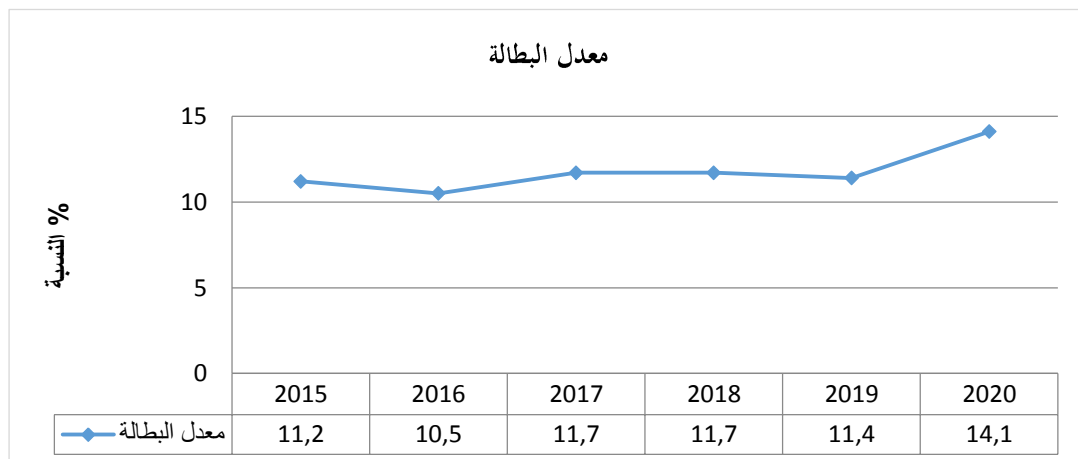
المصدر: صندوق النقد الدولي، إعداد هبة عبد المنعم، حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية، العدد السادس عشر، أكتوبر 2020م، ص 06، 07.

Tableau N°04: population en Chômage selon le niveau d'instruction le diplôme obtenu et le sexe (En milliers).

	Masculine		Feminine		Total	
	Effectif	%	Effectif	%	Effectif	%
Niveau d'instruction						
Sans instruction	16	1,8	7	1,4	24	1,6
Premiere	105	11,4	18	3,5	123	8,5
Moyne	472	51,2	78	14,8	550	37,9
Secondaire	195	21,2	120	22,7	315	21,7
Supérieur	133	14,4	305	57,6	437	30,2
Diplome obtenu						
Aucun diplome	551	59,9	112	21,2	663	45,8
Diplomé de la formation professionnelle	258	28,00	126	23,7	384	26,5
Diplome de l'enseignement supérieur	111	12,1	291	55,1	402	27,8
Total	920	100	529	100	1449	100

La source: La Direction Technique Chargée Des Statistiques de la population et de l'Emploi , Activité Emploi et Chômage, Mai2019,Directeure de la publication : Mounir Khaled BERAH, p08,[Site web :http://www.ons.dz](http://www.ons.dz)

الشكل رقم(05): يوضح معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2015-2020م



إسم المؤلف : د/ موسى كاسحي ط/ دربال رقية عنوان المقال: أزمة فيروس كورونا و آثارها على الاقتصاد الجزائري

المصدر: أطلّس بيانات العالم، نسبة البطالة في الجزائر، <https://ar.knoema.com/atlas/>، التاريخ: (2021/03/08)، الساعة: (08.15).

جدول رقم (05): يوضح مستوى انتاج النفط الخام الجزائري مع سعر نفط صحراء بلاند خلال منظمة

الثلاثي الأول			الثلاثي الثاني			الثلاثي الثالث			الثلاثي الرابع			الأشهر
جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	
/	1009	1033	1004	812	807	809	859	861	860	862	863	حجم الانتاج BBL/D/1K
65.3	57.9	/	17.1	26.3	40.5	44.1	45.6	41.0	39.8	42.6	49.9	سعر النفط الجزائري صحراء بلاند (دولار امريكي)

المصدر: الأقطار العربية المصدرة للبترول، نشر شهرية "اتفاقيات التجارة العالمية الحرة و فرص الدول العربية في تعزيز حجم التجارة البتروكيمياويات، السنة 47، العدد 1 يناير 2021، ص 21.

Tableau N 06: Evolution de la Balance commerciale

	09 mois 2019		09 mois 2020		Evolution %	
	DZD	USD	DZD	USD	DZD	USD
Importation	3 872 241,91	32 483,86	3 228 068,83	25 660,49	-16,64	-21,01
Exportation	3 222 051,86	27 032,88	2 292 924,84	18 229,04	-28,84	-32,57
Balance commercial	-650 190,05	-5 450,98	-935 143,99	-7 431,45	41,83	36,33
Taux de couverture	83,22%		71,04%			

La source : Direction des Etudes et de la prospective, Statistiques du commerce Extérieur de L'Algérie –période Premier trimestre de l'année 2020- , Ministère de finances Direction générale des Douanes ,P07

جدول رقم (07): يوضح مؤشر أسعار المستهلك CPI مع معدل التضخم خلال سنة 2020م

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مؤشر أسعار المستهلك CPI (نقاط)	220	220	222	225	225	221	221	221	224	228	226	/
مؤشر أسعار المستهلك النقل (نقاط)	214	214	215	215	215	217	217	219	220	220	220	/
التضخم الغذائي (%)	-1	-0.5	0.8	0.6	-0.3	2.3	0.6	-1.8	-1.7	1.3	0.8	/
معدل التضخم شهريا (%)	0.3	-0.1	1.1	0.5	1	-0.1	-1.6	0	1.3	1.6	-0.8	/
معدل التضخم (%)	1.4	1.7	2.4	2.3	1.6	3	2.2	1.2	1.2	2.7	2.4	3.5

La source : Trading Economics, Le Taux d'inflation en Algérie, Site

[web :http://www.ar.tradingeconomics/algérie/inflation-cpi,dete\(05/03/2021\),haure\(12 :46\).](http://www.ar.tradingeconomics/algérie/inflation-cpi,dete(05/03/2021),haure(12 :46).)

6. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- 1.Direction des Etudes et de la prospective, Statistiques du commerce Extérieur de L'Algérie –période Premier trimestre de l'année2019- , Ministère de finances Direction générale des Douanes ,P04.
- 2.World Bank Group, Economic Monitor-Navigating the covid-19 pandemic, Engaging Structural Reforms,Fall2020,Middle East and North Africa Region,p04.
- 3.Direction des Etudes et de la prospective, Statistiques du commerce Extérieur de L'Algérie –période Premier trimestre de l'année2020- , Ministère de finances Direction générale des Douanes ,P07.
- 4.La Direction Technique Chargée Des Statistiques de la population et de l'Emploi , Activité Emploi et Chômage, Mai2019,Directeur de la publication : Mounir Khaled BERAH, p08,[Site web :http://www.ons.dz](http://www.ons.dz)

• المقالات:

5. صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، أغسطس2020، ص20، 19.
6. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، نشر شهرية "اتفاقيات التجارة العالمية الحرة و فرص الدول العربية في تعزيز حجم التجارة البتروكيماويات، السنة 47، العدد1يناير2021، ص21.
7. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم48، ديسمبر2019م، ص29.
8. صندوق النقد الدولي، إعداد هبة عبد المنعم، حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية، العدد السادس عشر، أكتوبر2020م، ص06، 07.
9. بنك الجزائر، كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في 26 أبريل2020م، ص03، 02.
10. وزارة التجارة، الكشف الشهري لأسعار المواد الغذائية الأساسية للاستهلاك، شهر أفريل2020م، العدد02/04، ص01.

• مواقع الانترنت:

11. أطلس بيانات العالم، نسبة البطالة في الجزائر، [الموقع: الجزائر/معدل البطالةhttps://ar.knoema.com/atlas](https://ar.knoema.com/atlas)

12. أطلّس بيانات العالم، نسبة البطالة في الجزائر، [الموقع: الجزائر/معدل البطالة/https://ar.knoema.com/atlas/](https://ar.knoema.com/atlas/البطالة/)
13. أطلّس بيانات العالم، نسبة الفقر في الجزائر، [الموقع: الجزائر/معدل الفقر/https://ar.knoema.com/atlas/](https://ar.knoema.com/atlas/الفقر/)
14. United Nations, Covid19 crisis in North Africa: The impact and Mitigation Responses, Economic commission for Africa, subregional office for North Africa, May 2020, p08, [Site web :http://www.uneca.org](http://www.uneca.org)
15. Meziane Rabhi, La Pauvrete Risque D'exploser En Algerie [Web :Http://Www.Liberte-Algerie.Com](http://www.Liberte-Algerie.Com),
16. Trading Economics, Le Taux d'inflation en Algérie, [Site web :http://www.ar.tradingeconomics/algérie/inflation-cpi](http://www.ar.tradingeconomics/algérie/inflation-cpi)
17. تقارير البنك الجزائري حول التطورات النقدية و المالية من 2010م إلى غاية 2019، <https://www.bank-of-algeria.dz>
18. منظمة الصحة العالمية، الموقع: <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019?gclid=>